

الحقيل ترأس أولى جلسات مجلس القضاء الإداري

تعيين ٢٠ قاضياً وإنشاء دوائر قضائية جديدة

لطفى عبد اللطيف - الرياض

عقد مجلس القضاء الإداري اجتماعه الأول برئاسة معالي رئيس ديوان المظالم رئيس المجلس الشيخ ابراهيم بن شايح الحقيل. واستهل معالي الاجتماع بتهنئة معالي رئيس المحكمة الإدارية العليا فضيلة الشيخ محمد بن فهد الدوسري ومعالي نائب رئيس الديوان فضيلة الشيخ علي بن عبد الرحمن الحماد وباقي أعضاء المجلس على

الثقة السامية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بتعيينهم أعضاء في مجلس القضاء الإداري. ورفع معالي رئيس ديوان المظالم رئيس المجلس باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز أيدهما الله على هذه الثقة الكريمة سائلاً المولى تعالى ان يعين الجميع على القيام بالمسؤولية وأداء الأمانة. وأبدى معالي الشيخ الحقيل تطلعه للتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء

الخامسة بالمحكمة الإدارية بمنطقة الرياض .
خامساً إنشاء دوائر فرعية تجارية بالمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة من الفرعية التجارية السابعة عشرة حتى الفرعية التجارية الرابعة والعشرين .
سادساً إنهاء العمل بتشكيل الدائرة التجارية الثامنة والدائرة التجارية الثلاثين بالمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة

جدير بالذكر أن مجلس القضاء الإداري بديوان المظالم يتولى اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء الواردة في نظام القضاء .
تجدر الإشارة إلى أن مجلس القضاء الإداري يتكون من معالي رئيس الديوان الشيخ إبراهيم بن شايح الحقييل رئيساً ومعالي رئيس المحكمة الإدارية العليا الشيخ محمد بن فهد الدوسري عضواً ومعالي نائب رئيس الديوان الشيخ علي الحماد عضواً والشيخ مرعي بن مجدوع القرني عضواً والشيخ إبراهيم بن سليمان الرشيد عضواً والشيخ سلطان بن سراج الحارثي عضواً والشيخ عبد العزيز بن محمد النصار عضواً.



الحقييل

لتحقيق تطلعات ولي الأمر حيال تطوير مرفق القضاء .
ومن ثم بدأ المجلس في استعراض جدول الأعمال الذي تضمن عدداً من الموضوعات ذات الطبيعة بقضاء المظالم واتخذ بشأنها عدداً من القرارات ، ومنها :
أولاً : تعيين فضيلة الشيخ فهد بن غنام الغنام أميناً عاماً للمجلس .
ثانياً : تعيين ثلاثين قاضياً بالمحاكم الإدارية بالمملكة .
ثالثاً : إنشاء دوائر فرعية جزائية بالمحكمة الإدارية بمنطقة الرياض من الفرعية الجزائرية الأولى حتى الفرعية الجزائرية السادسة عشرة .
رابعاً : إنهاء العمل بتشكيل الدائرة الجزائية الرابعة والدائرة الجزائية